

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

## أحد عشر معيارا مرجعيا لتزع السلاح النووي الشامل

### ورقة عمل مقدمة من اليابان

#### أولا - مقدمة

١ - ما برحت اليابان تقوم بدور رائد في الجهود المبذولة لإقامة عالم ينعم بالسلام ومأمون، وخال من الأسلحة النووية، ومن ثم تود المساهمة في زيادة تعزيز الزخم الحالي المبذول تجاه تحقيق ذلك الهدف. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات واقعية وملموسة لتزع السلاح النووي من أجل صون السلام والأمن الدوليين، سواء أثناء العملية المفضية إلى التخلص من الأسلحة النووية، أو عندما يتحقق ذلك الهدف.

٢ - وبالإضافة إلى الترسانات النووية الحالية التي ينبغي الحد منها بشكل كبير من طرف جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والموقعة على معاهدة عدم الانتشار والدول التي لم تنضم بعد إليها وفي حوزتها أسلحة نووية، على النحو المذكور أدناه في الفقرة ٥، هناك عدد من المسائل الملحة التي تود اليابان أن تطرح الآراء التالية بشأنها.

(أ) تشكل البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي. وعلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ إجراءات ملموسة من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في محادثات الأطراف الستة.

(ب) يتعين على جمهورية إيران الإسلامية أن تبدد شواغل المجتمع الدولي بشأن طبيعة برنامجها النووي، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم.



(ج) من الضروري تعزيز التعاون الدولي لتأمين المواد النووية والإشعاعية المعرضة للخطر في جميع أنحاء العالم، والتي قد تقع، في حال عدم تأمينها، في أيدي الإرهابيين.

٣ - ينبغي على المجتمع الدولي أيضا أن يواصل السعي إلى أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار الدول التي لم تقم بذلك بعد. ويجب أن يشكل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط جزءا أساسيا من الجهود المبذولة لتحقيق السلام والأمن في هذه المنطقة غير المستقرة.

## ثانيا - معايير مرجعية رئيسية لترع السلاح النووي الشامل

٤ - قدم وزير خارجية اليابان، هيروفومي نيكاسوني، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، المعايير المرجعية الرئيسية الأحد عشر التالية من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. وتغطي هذه المعايير المجالات الأساسية الثلاثة التالية: (١) الخطوات التي ينبغي أن تتخذها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ (٢) الخطوات التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي بأسره؛ (٣) الخطوات التي ينبغي أن تتخذ لدعم الدول التي تعمل على تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتأمل اليابان أن تُسهّل هذه المعايير المرجعية التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات المتخذة في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، وتساهم في نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

### الخطوات التي ينبغي أن تتخذها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية

٥ - في إطار هذا المجال الأساسي الأول، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ تدابير ملموسة للحد بشكل كبير من ترساناتها النووية.

(أ) ساهم الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة جديدة للحد من الأسلحة النووية، بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، في إعطاء زخم جديد للجهود المبذولة من أجل نزع السلاح النووي الشامل وشكل منطلقا لما سيبدل من جهود إضافية في هذا المجال. ومن شأن قيام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بتخفيضات كبيرة في ترساناتهما النووية، بأسلوب يتسم بالشفافية، وتنمية الشعور بالثقة المتبادلة بشأن الدفاعات المضادة للقذائف في أوروبا، أن ينعش جهود نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. (المعيار المرجعي ١)

(ب) ينبغي لجميع الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية أن تساهم في هذا الزخم بأن تقوم هي أيضا بتخفيضات في مخزوناتهما النووية بأسلوب يتسم بالشفافية. وعليها أن تمتنع عن أي زيادة لترساناتها النووية، تتعارض وجهود نزع السلاح التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وخطوات نزع السلاح التي تقوم بها الصين، بوجه خاص، ذات أهمية

أساسية في جعل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية هدفا واقعيًا أكثر من أي وقت مضى. وفضلا عن ذلك، من المهم أن تمضي المملكة المتحدة وفرنسا قدما في تعزيز الجهود التي بذلتها خلال السنوات الماضية صوب نزع السلاح النووي. (المعيار المرجعي ٢)

(ج) إن تشجيع "ثقافة الإفصاح" لدى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أمر ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة للقيام بتخفيضات أوسع نطاقا. واقترحت اليابان، في ورقة العمل التي قدمتها في عام ٢٠٠٨ (انظر NPT/CONF.2010/PC.II/WP.10) أن تقوم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ تدابير عملية لتحقيق الشفافية. وينبغي، على وجه الخصوص، أن تتضمن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها "العدد الإجمالي للرؤوس الحربية النووية ونظم إيصالها و/أو عدد تلك الرؤوس والنظم المنشورة"، و "مدى خفض المخزونات النووية"، و "كمية المواد الانشطارية التي أُعلن أنها زائدة عن الحاجة وأبعدت عن أغراض إنتاج الأجهزة المتفجرة النووية أو عن متطلبات الأمن الوطني وخطط التصرف فيها". وينبغي الإفصاح عن هذه المعلومات بقدر كاف وعلى أساس منتظم. (المعيار المرجعي ٣)

(د) تؤكد اليابان أيضا أهمية مبدأ اللارجعة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، باعتبارها إحدى الخطوات العملية التي أتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إعادة تأكيد هذا المبدأ. ومن التدابير التي يمكن أن تُتخذ نموذجا يحتذى في تطبيق مبدأ اللارجعة "تفكيك الرؤوس الحربية النووية ونظم إيصالها"، و "تفكيك مواقع التجارب النووية"، و "إغلاق وتفكيك المرافق الخاصة بإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأجهزة المتفجرة" (انظر NPT/CONF.2010/PC.II/WP.10). (المعيار المرجعي ٤)

(هـ) من الضروري تعزيز دقة عملية التحقق بالموازاة مع تطور جهود نزع السلاح. ويُرحب في هذا الصدد بالدراسات المتعلقة بالتحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية، مثل مبادرة المملكة المتحدة والنرويج. (المعيار المرجعي ٥)

### الخطوات التي يتعين على المجتمع الدولي بأسره اتخاذها

٦ - يشمل المجال الأساسي الثاني الخطوات التي يتعين على المجتمع الدولي بأسره اتخاذها، وهي تحديدا التدابير المتعددة الأطراف. وحتى يتحقق إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بأسره باعتماد معايير عالمية لترع السلاح وعدم الانتشار، والامتثال لها، في الوقت الذي تشارك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في جهود نزع السلاح النووي.

(أ) يجب حظر تجريب الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى وقف التجارب النووية من طرف الدول التي أعلنت إجراءاتها، ينبغي تشجيع دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، لا سيما بالتصديق على تلك المعاهدة من طرف الدول التي لم تقم بذلك بعد، وخاصة الولايات المتحدة والصين، والدول الثلاث غير الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. (المعيار المرجعي ٦)

(ب) يجب أن يتوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدامها في الأسلحة. ومن شأن ذلك أن يحد كميًا من تطوير قدرات الأسلحة النووية. وينبغي الشروع فوراً في مفاوضات من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وريثما يتم ذلك، من شأن قيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بإصدار إعلانات بوقف إنتاج المواد الانشطارية أن يحسّن ظروف إجراء المفاوضات. (المعيار المرجعي ٧)

(ج) يشكل تطوير قدرات قذائفية، باقتران مع القدرات النووية، مصدراً للتوتر والريبة في مناطق مختلفة. ولكي يتسنى وقف سباق تطوير القذائف، تؤيد اليابان المقترح المتعلق بتعميم معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى على النطاق العالمي. وينبغي أن يمنح النظر في هذه المسألة أولوية عليا. (المعيار المرجعي ٨)

### الخطوات التي يجب اتخاذها لدعم الدول المشجعة لاستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٧ - خلال السنوات الماضية، أظهر عدد متزايد من الدول اهتماماً بإدخال العمل بتوليد الطاقة النووية أو توسيع نطاقه بهدف كفاءة أمن الطاقة ومكافحة الاحترار العالمي. ويتمثل المجال الأساسي الثالث في اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير من أجل تلبية احتياجات البلدان التي تشجع استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية، من خلال الطرق التالية:

(أ) إن اليابان، إذ تعترف باحتياجات الدول التي تشجع استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية، تدعو إلى أن يعتبر المجتمع الدولي أن من مصلحته المشتركة أن يساعد الدول المعنية في إدخال العمل بتوليد الطاقة النووية بأسلوب متسق مع مبادئ عدم الانتشار النووي/الضمانات، واتخاذ إجراءات أمنية ضد الإرهاب، وتحقيق السلامة (مجالات الأمن الثلاثة). وتؤيد اليابان تطوير الموارد البشرية وبناء القدرات، لا سيما في البلدان الآسيوية التي أنشأت حديثاً محطات نووية لتوليد الطاقة. وتخطط اليابان، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لاستضافة مؤتمر دولي في طوكيو في أواخر عام ٢٠٠٩ بشأن الأمن النووي المتعلق بالبلدان الآسيوية، لا سيما تلك التي هي بصدد إدخال العمل بالمحطات النووية

لتوليد الطاقة. وسيكون هذا المؤتمر الثاني من نوعه، بعد مؤتمر عام ٢٠٠٦ الذي عُقد أيضا في طوكيو، وكانت نتائجه موضع تقدير عال. (المعيار المرجعي ٩)

(ب) تعتقد اليابان أنه من المهم تعزيز الشفافية بشأن الأنشطة النووية لفرادى البلدان من خلال ضمان تنفيذ جميع البلدان التي تعزز استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية لأعلى مستوي الضمانات التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهما على وجه التحديد، اتفاقات الضمانات الشاملة في إطار معاهدة عدم الانتشار والبروتوكول الإضافي النموذجي. وتعمل اليابان بنشاط تجاه اعتمادهما عالميا. (المعيار المرجعي ١٠)

(ج) لا بد من مناهضة خطر الإرهاب النووي. ولمنع الإرهاب النووي، من الضروري أن يتم ليس فحسب تعزيز أمن وإدارة المواد النووية والمواد الإشعاعية في محطات الطاقة النووية، والمرافق ذات الصلة، ولكن مراقبة جميع المواد النووية والإشعاعية أيضا. وتؤيد اليابان المقترح الذي تقدم به رئيس الولايات المتحدة لعقد "قمة عالمية للأمن النووي" في عام ٢٠١٠. (المعيار المرجعي ١١)